

الاكتفاء الذاتى الغذائى فى مصر

فى ضوء الخطة الخمسية

١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١

دكتور

على أحمد هارون

الأستاذ المساعد بقسم الجغرافيا

بكلية آداب سوهاج - جامعة أسيوط

مقدمة :

ان تأمين الغذاء يعد من أخطر المشكلات التى تواجه الدول فى الوقت الحاضر . ولعل خطورة المشكلة دعت المجتمع الدولى ممثلا فى منظمة الأغذية والزراعة الى تبنى المشكلة والدعوة لمواجهةها عالميا .

ولما كان تأمين الغذاء له أهميته البالغة فقد أصبح من الركائز الهامة فى خطط التنمية فى مصر . فقد ترتب على نمو الاستهلاك من المواد الغذائية فى مصر بمعدلات تفوق معدلات زيادة الانتاج الزراعى أن اتسعت الفجوة الغذائية وانخفض معدل الاكتفاء الذاتى مما أدى الى زيادة الطلب على الغذاء وزيادة الواردات من السلع الغذائية وارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة الى حد كبير .

وتركز الدراسة على ما يلى :

- ١ - مفهوم الاكتفاء الذاتى .
- ٢ - تطور معدلات الاكتفاء الذاتى خلال الفترة من ١٩٦١/٦٠ - ١٩٩٢/٩١ م .
- ٣ - دراسة النمط الغذائى فى مصر .
- ٤ - أثر النمط الغذائى على الظروف الصحية للسكان فى مصر .
- ٥ - أسباب الفجوة الغذائية فى مصر .
- ٦ - سبل معالجة الفجوة الغذائية فى مصر .

واختيار الفترة من ٦١/٦٠ - ١٩٨٧/٨٦ ، وربطها بالخطة الخمسية ١٩٩٢/٩١ يرجع الى أن مصر خلال هذه الفترة مرت بتغيرات عديدة، بدأت بتأميم كثير من المنشآت والصناعات، كما برزت

أثناءها آثار تحديد الملكية الزراعية والاستيلاء على الاراضى من كبار الملاك وتوزيعها على المعدمين من الزراع ، ثم دخول الدول كمنتجها فى بعض الأنشطة فى صورة القطاع العام ، واتباع أسلوب الزراعة التعاونية . وكل هذه أساليب لم تكن معروفة من قبل فى مصر .

كما نشبت فى نفس الفترة الحرب المصرية الاسرائيلية فى يونيو ١٩٦٧ ، تلك التى ترتب عليها احتلال مساحة كبيرة من الدولة واتجاه اقتصاد الدولة جميعه نحو الحرب بالدرجة الأولى مما جعل الاهتمام بالزراعة ليس بالدرجة التى تتناسب وأهميتها ، كما حدثت فى نفس هذه الفترة حرب اكتوبر ١٩٧٣م بين مصر واسرائيل وما تبعها من اتفاق على انتهاء الحروب بينهما ، ثم اتجاه مصر نحو الغرب فى سياستها الخارجية ، وسياسة الباب المفتوح فى تجارتها الخارجية ، مما شجع على زيادة الاستيراد الذى كان له أثره على منافسة الانتاج المحلى وانكماش الكثير من المنتجات المحلية سواء الصناعية أو الزراعية لعدم قدرتها على المنافسة .

ومنذ الثمانينات بدأت الدولة تعيد النظر فى سياسة الباب المفتوح فبدأت فى الحد من الاستيراد لكثير من السلع كما دعت الى زيادة الانتاج وتوجيه الانتباه نحو استصلاح الأراضى الصحراوية وتكثيف الجهود لمواجهة مشكلة الغذاء ، تلك الجهود التى كان آخرها الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١م .

أولا : مفهوم الاكتفاء الذاتى

الاكتفاء الذاتى Self Sufficiency يعنى توفير احتياجات المجتمع الأساسية من المواد الغذائية وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بالكم والسعر المناسبين وفى كل الأوقات وجميع الظروف كما يعنى السياسة الاقتصادية التى تنتهجها الدولة فى بناء اقتصادها والتى تتضمن الوسائل الخاصة بالتجارة الخارجية والداخلية التى تهدف الى عدم أو الحد من الاعتماد على دول أخرى فى تأمين الغذاء. ويعد تحقيق الاكتفاء الذاتى هدفا قوميا يعكس قدرات المجتمع ، لكن الموارد الزراعية فى مصر تعد محدودة وامكانيات تنميتها متواضعة ، ويتنافس على استخدامها غذاء الانسان والحيوان والمحاصيل النقدية .

وتهدف سياسة الاكتفاء الذاتى بالدرجة الأولى الى الحفاظ وعدم المساس بالحرية والاستقلال بالغذاء حيث لا يوجد استقلال لشعب يعتمد على استيراد غذائه ، فمن لا يملك غذاءه لا يملك حريته ، لأن الاكتفاء الذاتى فى الغذاء يضمن للدولة الحفاظ على تأمين الغذاء لشعبها ، كما يعد مادة استراتيجية لجيوشها وقت الحرب .

والتجارة بالغذاء تقوم على أسس سياسية ، فهى تمكن الدولة ذات الفائض الغذائى الكبير من الضغط على الدول ذات العجز الغذائى فى أى وقت تشاء ، كما حدث عندما منعت الولايات المتحدة الأمريكية تصدير القمح الى الاتحاد السوفيتى ومصـــــــر وباكستان (١) .

وكما يهدف الاكتفاء الذاتى فى الغذاء الى الاستقلال والتحرر من التبعية فانه يساعد على :

- * زيادة الانتاج من الغذاء عن الاستهلاك مما يساعد على التصدير وبالتالي استيراد مستلزمات الانتاج وزيادة معدل التنمية.
- * زيادة انتاجية العمل لوجود علاقة كبيرة بين الوحدات الغذائية وانتاجية العمل ، فقد اثبتت التجارب أن زيادة السرعات الحرارية توءدى الى زيادة الانتاج (٢) .
- * ان زيادة انتاج الغذاء تساعد على تنشيط القطاعات الاخرى المكملة مثل مصانع التعليب ، وتصنيع وحفظ الفائض من المواد الغذائية ، كما يوءدى الى قلة الفاقد أثناء التخزين والنقل ويساعد على تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة .
- * ان زيادة الانتاج فى المواد الغذائية يساعد على توظيف الأرباح فى القطاع الزراعى وغيره من القطاعات الأخرى .

ثانيا : تطور معدلات الاكتفاء الذاتى فى مصر

ان معدل الاكتفاء الذاتى للسلعة يقدر بنسبة الانتاج المحلى الى الطلب المحلى لهذه السلعة حيث يشمل الطلب المحلى المقادير المستخدمة للاستهلاك سواء كان آدميا بشكل مباشر أو مصنعا أو فى شكل علف للحيوان .

وقد كانت مصر حتى منتصف الأربعينات مكتفية ذاتيا فى محاصيلها الغذائية ثم تحولت تدريجيا منذ الخمسينات الى دولة مستوردة لمعظم السلع الغذائية حتى وصلت الى درجة خطيرة منذ منتصف السبعينات .

فقد بدأت الفجوة الغذائية تتزايد عاما بعد عام كما يبدو من جدول رقم (١) . ومن دراسة البيانات الواردة بهذا الجدول يتضح ما يلى :

١- ان استهلاك السلع الغذائية قد ارتفع بشكل ملحوظ بمعدل

(1) جدول رقم
تطور الانتاج والاستهلاك وسبب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية
في السنوات 1961/70 - 1992/91

السلع	1961/70			1971/80			1981/90			1992/91		
	نسبة الاكتفاء الذاتي %	الانتاج الفن طن	نصيب الفرد (كجم/ سنة)	نسبة الاكتفاء الذاتي %	الانتاج الفن طن	نصيب الفرد (كجم/ سنة)	نسبة الاكتفاء الذاتي %	الانتاج الفن طن	نصيب الفرد (كجم/ سنة)	نسبة الاكتفاء الذاتي %	الانتاج الفن طن	نصيب الفرد (كجم/ سنة)
القمح والدقيق	72	1185	84,5	72	1498	84,5	72	1498	84,5	37	850	150,0
الذرة الشامية	94	1095	11,7	94	1500	11,7	94	1500	11,7	101	159	4,8
الذرة الرفيعة	100	703	23,3	100	703	23,3	100	703	23,3	113	1914	33,7
الأرز الأبيض	133	829	32,8	133	1057	32,8	133	1057	32,8	133	421	7,0
الفول	90	408	8,9	90	408	8,9	90	408	8,9	89	85	1,5
العدس	92	52	4,0	92	52	4,0	92	52	4,0	33	783	12,0
الزيتون	131	121	5,1	131	121	5,1	131	121	5,1	77	1247	19,9
السكر	114	195	3,1	114	195	3,1	114	195	3,1	77	733	11,0
اللحوم الحمراء	95	239	9,7	95	239	9,7	95	239	9,7	107	153	4,1
اللحوم البيضاء	100	57	2,1	100	57	2,1	100	57	2,1	107	153	4,1
البيض	100	32	1,2	100	32	1,2	100	32	1,2	98	134	2,0
الآبنان	93	1131	13,7	93	1131	13,7	93	1131	13,7	87	1153	15,0
الأسماك	114	124	4,7	114	124	4,7	114	124	4,7	105	139	1,8
الفاكهة	153	985	11,9	153	985	11,9	153	985	11,9	145	1979	25,0
الخضفر	107	359	4,9	107	359	4,9	107	359	4,9	118	1328	17,0

- الجدول من اعداد الباحث.

مصدر البيانات :

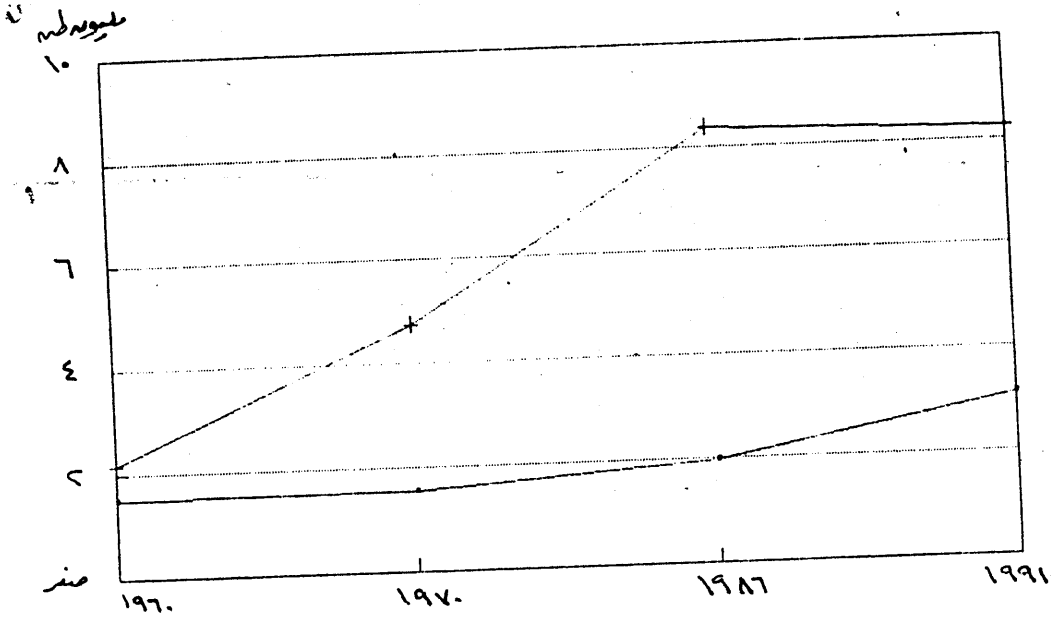
- (1) وزارة التخطيط - الادارة المركزية للبراهة .
- (2) الخطة الخمسية 1988/87 - 1992/91 .
- (3) د . حسين محمد صالح . امكانات الاكتفاء الذاتي . مجلة ممر المعاصرة . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاجتماعي والتشريعي : العددان 411 ، 412 يناير وابريل 1988 .

يفوق معدل النمو فى الانتاج. فقد ارتفع استهلاك القمح من نحو ٢٢ مليون طن عام ٦٠/٦١ الى نحو ٨٤ مليون طن فى عام ١٩٨٧/٨٦ (شكل رقم ١) بينما ارتفع الانتاج من نحو ١٥ مليون طن الى نحو ٢ مليون طن فى نفس الفترة. وهنا تبدو الفجوة الكبيرة بين معدل النمو فى الانتاج والاستهلاك فى أهم محاصيل الغذاء. ورغم ارتفاع الاستهلاك الى نحو أربعة أضعاف ما كان عليه ، فان الانتاج لم يزد بأكثر من نحو ٢٥% عما كان عليه فى نفس الفترة .

كما ارتفع الاستهلاك من الذرة الشامية من ١٦ مليون طن الى نحو ٩٥ مليون طن فى نفس الفترة بمعدل زيادة سنوى نحو ٢٥% ، بينما ارتفع الانتاج من نحو ١٥ مليون طن الى نحو ٤ مليون طن أى بمعدل زيادة سنوى نحو ٣٨% .

وبعد أن كان الأرز يحقق فائضا للتصدير فى عام ١٩٦١/٦٠. وكذلك الحال بالنسبة للزيوت التى ارتفع استهلاكها من ١٣١ ألف طن فى عام ١٩٦١/٦٠ الى ٥٩٩ ألف طن فى عام ١٩٨٨/٨٧، بينما انخفض الانتاج المحلى من ١٢٥ ألف طن الى ١٢١ ألف طن فى نفس الفترة. وهنا يمكن تصور مدى النقص فى مواجهة الاستهلاك المحلى.

٢- يلاحظ تزايد اتساع الفجوة الغذائية نتيجة الانخفاض المستمر فى معدلات الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية ، فقد انخفض معدل الاكتفاء الذاتى بالنسبة للقمح من ٧٢% فى عام ١٩٦١/٦٠ الى ٢٤% فى عام ١٩٨٧/٨٦ ، ومن ٩٤% الى ٦٨% بالنسبة للذرة الشامية فى نفس الفترة ، ومن ٩٥% الى ٢٠% بالنسبة للزيوت ، ومن ١١٤% الى ٥٢% بالنسبة للسكر (شكل رقم ٢) أى من زيادة عن الاستهلاك فى السكر يمكن تصديرها الى نقص كبير يتطلب

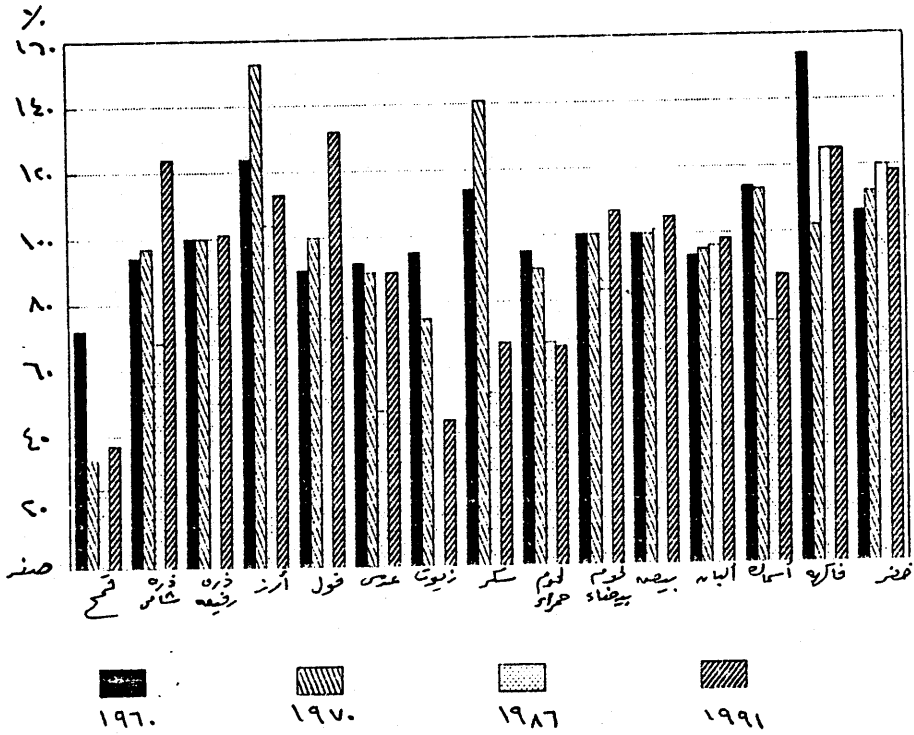


الاستهلاك + الإنتاج

المصدر: بيانات الجدول رقم ١٠

شكل رقم (١٠)

تطور إنتاج واستهلاك القمح



شكل رقم (٢)

معدل الاكتفاء الذاتي
١٩٩١ - ١٩٦٠

الاستيراد، ومن ٩٥% إلى ٦٧% بالنسبة للحوم الحمراء فى نفس الفترة .

٣- يلاحظ من الجدول أن ما يحقق الاكتفاء الذاتى يكاد يكون قاصراً على الذرة الرفيعة والأرز والفاول والبيض والخضر .

٤- يلاحظ من الجدول زيادة نصيب الفرد بشكل عام . فقد ارتفع من ٨٤ كجم/سنة من القمح عام ١٩٦١/٦٠ الى ١٤٣ كجم/سنة عام ١٩٧١/٧٠، ثم الى ١٦٦ كجم/سنة فى عام ١٩٨٧/٨٦ (شكل رقم ٣) أى أن نصيب الفرد من القمح الذى يُعد من السلع الغذائية تضاعف خلال الفترة من ١٩٦١/٦٠ الى ١٩٨٧/٨٦ ومثله استهلاك الذرة الشامية الذى ارتفع من ١٧ كجم/سنة الى ١١٧ كجم/سنة فى نفس الفترة ، كما ارتفع نصيب الفرد الى أكثر من الضعف بالنسبة للزيوت ، ثم الى ثلاثة أضعاف بالنسبة لاستهلاك السكر الذى ارتفع من ١١٤ كجم/سنة فى عام ١٩٦١/٦٠ الى ٣٢٨ كجم/سنة فى عام ١٩٨٧/٨٦ .

٥- حدث انخفاض فى نصيب الفرد من البقول (الفاول والعدس) التى تعد من المصادر الأساسية للبروتين النباتى الذى يحتاجه الانسان وخاصة الطبقة الوسطى والفقيرة ، بينما ارتفع استهلاك الفرد من الحبوب مما يعنى أن هناك خلافاً فى المحتوى الغذائى .

٦- حدث تغيير فى نمط الاستهلاك ، فبينما تضاعف معدل استهلاك الفرد بالنسبة للقمح ، فانه بلغ ثلاثة أضعاف بالنسبة للسكر، وظل على حاله بالنسبة للأرز ، وانخفض بالنسبة للفاول والعدس، ولم يرتفع كثيراً بالنسبة للحوم الحمراء والألبان والأسماك .

٧- حدث انخفاض فى الفائض المُعد للتصدير، فقد كان هناك فائض للتصدير فى الأرز والسكر والأسماك والخضر والفاكهة فى عام

١٩٦١/٦٠ وحتى عام ١٩٧١/٧٠ ، لكنه تلاشى فى عام ١٩٨٧/٨٦ ماعدا الخضر والفاكهة والأرز .

- وفى ضوء الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ م فان المتوقع مايلى:
- * زيادة معدل الاكتفاء الذاتى من القمح من ٢٤% فى عام ٨٧/٨٦ الى ٣٧% فى نهاية الخطة عام ١٩٩٢/٩١ وفى كل من العدس والزيوت وان كانت مازالت دون كفاية الاستهلاك .
 - * زيادة معدل الاكتفاء الذاتى بالنسبة للذرة الشامية من نحو ٦٨% فى عام ١٩٨٧/٨٦ الى نحو ١٢٤% فى عام ١٩٩٢/٩١ م .
 - * زيادة معدل الاكتفاء الذاتى من الأرز من ١٠٤ فى عام ١٩٨٧/٨٦ الى ١٢٤% فى عام ١٩٩٢/٩١ .
 - * زيادة فى انتاج الاسماك من ٧٣% فى عام ١٩٨٧/٨٦ الى ٨٧% فى عام ١٩٩٢/٩١ .
 - * من المتوقع استمرار فى معدل الاكتفاء الغذائى بالنسبة للخضر والفاكهة .
 - * من المتوقع بشكل عام الاستمرار فى كل من القمح والعدس والزيوت والسكر واللحوم الحمراء والاسماك عن الوفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلى .
 - * من المتوقع توفر فائض للتصدير فى كل من الذرة الشامية والأرز والبقول والخضر والفاكهة .

ثالثا : النمط الغذائى فى مصر

ونعنى بالنمط الغذائى مدى حصول أو عدم حصول الأفراد على مختلف أنواع الغذاء أو المكونات الغذائية الضرورية لامدادهم بالطاقة اللازمة من ناحية وللحفاظ على صحتهم من ناحية أخرى .
والوضع الأمثل بالنسبة للغذاء هو أن يكون هناك مستوى

من الغذاء يغطى جميع أنواع احتياجات الانسان من سرعات حرارية وفيتامينات وبروتينات وغيرها من المواد الغذائية الحيوية بحيث يتلاءم فى نفس الوقت مع رغبات المستهلكين (٣) .

ونمط الاستهلاك الفعلى لأهم المجموعات الغذائية فى مصر خلال الفترة من ١٩٦١/٦٠ حتى عام ١٩٨٧/٨٦ والمتوقع فى نهاية الخطة الخمسية ١٩٩٢/٩١ يبدو من جدول (٢) ، فمن دراسة الأرقام الواردة بالجدول المذكور يلاحظ اختلال المحتوى الغذائى للفرد سواء من حيث الكم أو الكيف .

١ - التطور الكمى لنصيب الفرد من المجموعات الغذائية :

أ - بالنسبة لمجموعة الحبوب يلاحظ أن نصيب الفرد قد زاد من ٢٠٢ كجم/سنة فى عام ١٩٦١/٦٠ الى ٢٧٩ كجم/سنة فى عام ١٩٧١/٧٠ ثم الى ٣٣٠,٨ كجم سنة فى عام ١٩٨٧/٨٦ شكل رقم (٤) . والفرد المصرى يحصل على أكثر مما هو مقرر فيما يتعلق بالحبوب ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى انخفاض مستوى الدخل لغالبية السكان بالإضافة الى عدم توفر العرض الكافى من الاغذية الغنية مثل البروتينات مما يدفع الفرد الى موازنة غذائه بالحبوب (٤) .

ب - بالنسبة لمجموعة البقول يلاحظ انخفاض نصيب الفرد وخاصة بالنسبة للقول والعفس. فنظرا لزيادة الطلب عليها وقلة الانتاج وعدم الاستيراد فان معدل نصيب الفرد انخفض عما كان عليه من قبل رغم شدة الحاجة الى البقول التى تعد المصادر الاساسية للبروتين النباتى للطبقة المتوسطة والفقيرة بصفة خاصة ، فقد انخفض نصيب الفرد من ١٠٩ كجم/سنة فى عام ١٩٦١/٦٠ الى ٧٤ كجم/سنة فى عام ١٩٨٧/٨٦ .

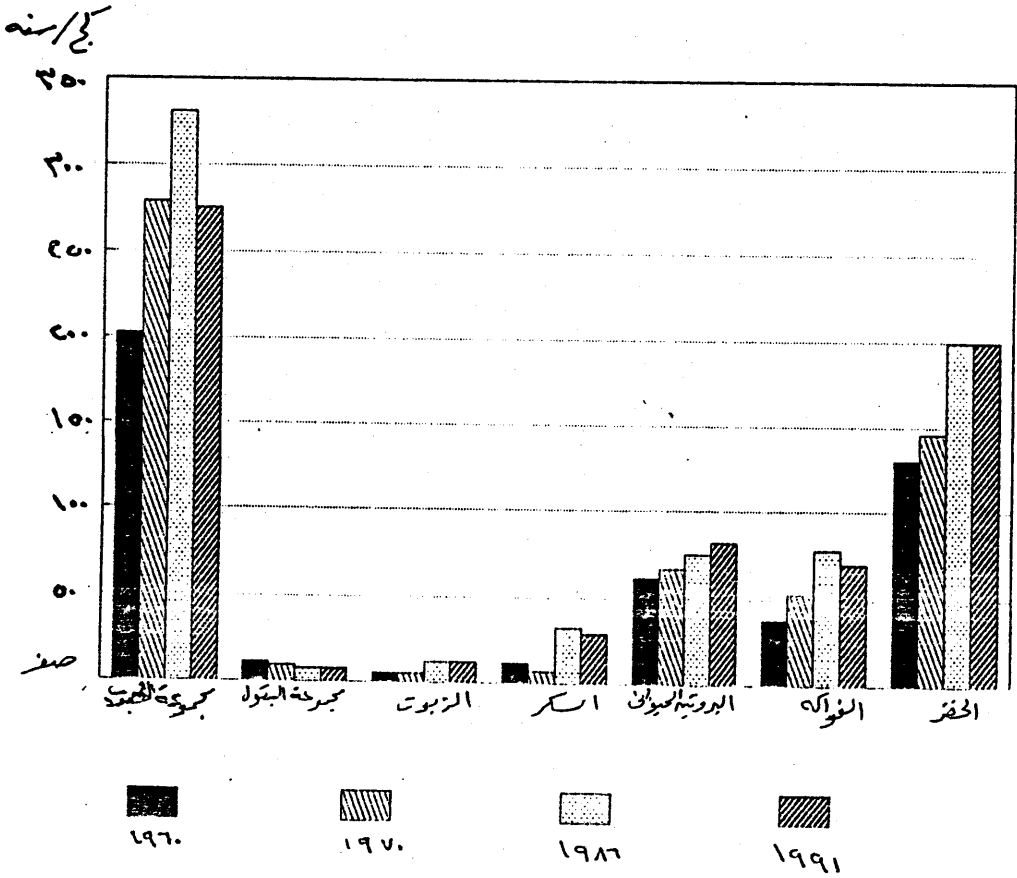
جدول رقم (٢)

تطور نمط الاستهلاك الحالي والمتوقع لأهم المجموعات الغذائية
في السنوات ١٩٦٠/٦٠ - ١٩٩٢/٩١م

السلع	١٩٦١/٦٠		١٩٧١/٧٠		١٩٨٧/٨٦		١٩٩٢/٩١	
	نسب القر كجم/سنة	%	نسب القر كجم/سنة	%	نسب القر كجم/سنة	%	نسب القر كجم/سنة	%
مجموعة الحبوب	٢٠٢,٣	١,٤٤	٢٧٩,٠	١,٦٣	٣٣٠,٨	١,٩٩	٢٧٥,٧	١,٧٠
مجموعة البقول	١٠,٩	٣,٤	٩,٥	٨,٧	٧,٧	٣,٧	٥,٧	١,١
الزيوت	٥,١	١,١	٥,٣	٦,٠	١٢,٠	١٢,٦	١٢,١	٧,١
السكر	٣	٥,٥	٧,٠	٦,١	٧,٨	٥,٣	٢٩,٦	١,٣
مجموعة البروتين الحيواني	٦١,٤	٣,٣	٦٧,٤	٦,١	٧٥,٣	٦,٠	٦,٦	١,٢
مجموعة الفواكه	٣٧,٩	٣,٨	٥٣	٣,٩	٧٨,٠	١٠,٦	٧٠,٠	٣,٠
مجموعة الخضفر	١٢٩,٧	٦,٨	١٤٦,٢	٧,٥	١٩٩,٠	١٢,٧	١٩٩,٠	٣,٦

(١) الجدول من اعداد الباحث .

(٢) مصدر البيانات : الجدول رقم ٢ .



(شكل ٤)

تطور نصيب الفرد من المجموعات الغذائية

ج - بالنسبة للبروتين الحيوانى يلاحظ ارتفاع متوسط نصيب الفرد من ٦١,٤ كجم/سنة فى عام ١٩٦١/٦٠ الى ٧٥ كجم/سنة فى عام ١٩٨٧/٨٦ وهذا الارتفاع بالنسبة لاستهلاك الفرد يعد محدودا اذا قيس بأهمية البروتين الحيوانى فى الغذاء مما يوضح مدى عمق اختلال المحتوى الغذائى بالاضافة الى بطء نمو استهلاك الفرد من البروتين الحيوانى الذى يمد الجسم بالاحماض الامينية. ويعد ذلك نقصا حادا عن الكمية المقررة يعكس حقيقة غياب الأغذية الواقية فى تركيب غذاء الفرد.

د - يلاحظ ارتفاع نصيب الفرد من السكر من ١١,٤ كجم/سنة فى عام ١٩٦١/٦٠ الى ٣٢,٨ كجم/سنة فى عام ١٩٨٧/٨٦ ويرجع ذلك الى زيادة الاستهلاك فى صناعة الحلوى والمياه الغازية.

هـ - يلاحظ ارتفاع نصيب الفرد من الزيوت حيث ارتفع من ٥ كجم/سنة فى عام ١٩٦١/٦٠ الى ١٢ كجم/سنة فى عام ١٩٨٧/٨٦.

و - يلاحظ الافراط فى استهلاك الفرد من الخضار الذى ارتفع من نحو ١٣٠ كجم/سنة فى عام ١٩٦١/٦٠ الى ١٩٩ كجم/سنة فى عام ١٩٨٧/٨٦.

وفى ضوء الخطة الخمسية ١٩٨٨-١٩٩٢ فان المتوقع

مايلى :

أ - انخفاض نصيب الفرد من مجموعة الحبوب ليكون نحو ٢٧٦ كجم/سنة ، فسوف ينخفض نصيب الفرد وفقا للخطة من ١٦٦,٨ كجم/سنة عام ١٩٨٧/٨٦ الى ١٥٠ كجم/سنة فى عام ١٩٩٢/٩١ ، كما سيكون الانخفاض كبيرا بالنسبة للذرة الشامية حيث سينخفض نصيب الفرد فيها من ١١٧,٨ كجم/سنة الى ٨٩,٢ كجم/سنة ، وفى الذرة الرفيعة من ١٢ كجم/سنة الى ٢,٨ كجم/سنة فى نفس الفترة .

ب - بالنسبة للبقول فان المتوقع ثبات متوسط نصيب الفرد نسبيا

فى نهاية الخطة فقد بلغ ٤٧ كجم/سنة فى عام ١٩٨٧/٨٦ والمقرر له ٧ كجم/سنة فى عام ١٩٩٢/٩١ ورغم الثبات النسبى لنصيب الفرد فى البقول فان هناك اختلافا فى معدل نصيب الفرد بالنسبة لكل من الفول والعدس على حده، فبينما المتوقع انخفاض نصيب الفرد من ٦٨ كجم/سنة فى عام ١٩٨٧/٨٦ الى ٦ كجم/سنة فى عام ١٩٩٢/٩١ بالنسبة للبقول فان نصيب الفرد من العدس سيرتفع من ٦ كجم/سنة الى ٥ كجم/سنة فى نفس الفترة .

ج - المتوقع ثبات نصيب الفرد الى حد كبير بالنسبة للخضر والفاكهة والألبان والبيض وذلك لكفاية الانتاج للاستهلاك المحلى .

د - رغم مضاعفة الانتاج بالنسبة للخضر والفاكهة فان نصيب الفرد يكاد يكون ثابتا مما يعنى أن هناك فائضا للتصدير من هذه المنتجات .

مما سبق يبدو لنا مدى تدهور الاكتفاء الذاتى سواء فى ظل الظروف الحاضرة أو السنوات القادمة فى بعض مكونات الغذاء بسبب نمو الاستهلاك بمعدلات تفوق معدلات نمو الانتاج مما أدى الى اللجوء الى الاستيراد لمواجهة المشكلة .

٢ - التطور النوعى لنصيب الفرد من الغذاء :

أن افضل مقياس لنوع الغذاء الذى يحصل عيه الفرد يتمثل فى السعرات الحرارية وكمية البروتينات والدهون .

أ - السعرات الحرارية :

ان الجوع يتمثل فى عدم كفاية السعرات الحرارية اللازمة للجسم فهى التى تمده بالطاقة التى تساعد على المحافظة على عملياته الحيوية والفسولوجية . وتختلف حاجة الجسم من السعرات الحرارية تبعا للموقع الجغرافى (جدول رقم ٣) والجهد الذى يبذله الانسان^(٥) وللموقع الجغرافى وللنوع والسن^(٦) (جدول رقم ٤) .

ويقدر علماء التغذية أن الشخص البالغ يحتاج الى نحو ٢٢٠٠ من السعرات الحرارية يوميا ليقوم الجسم بوظائفه الحيوية ، ويبدو ذلك بعيد المنال بالنسبة لقسم كبير من السكان فى مصر .

والملاحظ أن المتحصل من السعرات الحرارية فى مصر يقل عن المطلوب خاصة بالنسبة للشباب وكبار السن (٧) (جدول رقم ٥) .

جدول (٣)

متوسط السعرات الحرارية ومقدار البروتين المتاح للفرد يوميا ونسبته المثوية لما هو مطلوب فى العالم

الاقليم	السعرات الحرارية للفرد	البروتين بالجرام بيفرد	النسبة المثوية للسعرات الحرارية المتاحة مقارنة بالمطلوب للفرد
غرب أوروبا	٣١٣٠	٩٣,٧	١٢٣
أمريكا الشماليه	٣٣٢٠	١٠٥,٤	١٢٦
الاقويانوسيه	٣٢٦٠	١٠٨,١	١٢٣
شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى	٣٢٦٠	٩٩,٣	١٢٧
متوسط الدول المتقدمه	٣١٥٠	٩٦,٤	٩٤
الشرق الأقصى	٢٠٨٠	٥٠,٧	١٠٥
أمريكا اللاتينيه	٢٥٣٠	٦٥,٠	١٠٢
الشرق الأدنى	٢٥٠٠	٦٩,٣	٩٢
جنوب آسيا	٢١٧٠	٦٠,٤	٩٢
أفريقيًا	٢١٩٠	٥٨,٤	٩٤
متوسط الدول النامية	٢٢٠٠	٥٧,٤	٩٥
العالم	٢٤٨٠	٦٩,٠	١٠٤

المصدر :

(١)

Jean Mc. Naughton,
Food Enough or Starvation for Millions,
F.A.O. 1978, P. 272.

(٢) دكتور/ عاطف السيد - دراسات فى التنمية الاقتصادية
دار المجمع العلمى - جده ١٩٧٧ .

جدول (٤)

السرعات الحرارية ومقدار البروتين اللازم يوميا
لسكان شرق افريقيا

البروتين اللازم يوميًا بالجرام	عدد السرعات الحرارية اللازمة يوميًا	الأشخاص
٤٠	١٠٠٠	الأطفال من ١ - ٢ سنة
٥٠	١٤٠٠	٥ - ٦ سنة
٦٥	٢٢٠٠	البنات من ١١-١٢ سنة
٧٠	٢٥٠٠	١٣-١٧ سنة
٦٠	٢٠٠٠	الأولاد من ١١-١٢ سنة
٨٠	٣٠٠٠	١٥-١٨ سنة
٥٥	١٨٠٠	السيدات اللاتي لا يبذلن جهدا
٦٥	٢٥٠٠	السيدات اللاتي يبذلن جهدا
٨٥	٢٩٠٠	السيدات الحوامل
٩٥	٣٤٠٠	السيدات المرضعات
٦٠	٢٢٠٠	الرجال الذين لا يبذلون جهدا كبيرا
٧٠	٣٠٠٠	الرجال الذين يبذلون جهدا كبيرا

المصدر :

Maarten J. Chrispeels and David Sadava,
Plants, Food and People,
San Francisco 1977, P. 17.

جدول (٥)

مقدار السعرات الحرارية لسكان الريف في مصر

النسبة المئوية	المتحصل من السعرات	الاحتياجات من السعرات الحرارية	متوسط العمر
٩٧,٢	٢٧٦٢	٢٨٤١	٥ - ١
٩٢,٦	٢٦٢٦	٢٨٣٦	١٠ - ٥
٨٧,٣	٢٤٦١	٢٨١٨	١٥ - ١٠
٨٢,٨	٢٤٥٤	٢٩٦٤	٢٠ - ١٥
٧٧,٣	٢٢٥٦	٢٩١٨	٢٥ - ٢٠
٧٢,٦	٢٢٣١	٣٠٧٤	٣٠ - ٢٥
٦٥,٤	١٩٧٣	٣٠١٦	٤٠ - ٣٠
٥٥,٧	١٦٢٦	٢٩٢٠	٥٠ - ٤٠
٤١,٢	١١٤٩	٢٧٨٢	٦٠ - ٥٠

مصدر البيانات :

- د. منى مصطفى البرادعى . سياسة الغذاء في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، ص ٢٠٣ .
- الجدول من اعداد الباحث .

والملاحظ أن السعرات المشتقة من المنتجات النباتية تمثل نحو ٩٤% (٨) ، تمثل الحبوب والنشويات منها نحو ٧٠%. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن هناك نسبة كبيرة تحصل على مستويات غذائية أقل من المستويات المذكورة لاتضح لنا سوء التغذية فى مصر وبخاصة بالنسبة لمتوسطى ومحدودى الدخل ، إذ أن هناك نسبة تقل عن الحد الأدنى ١٥٥٧ سعر وهو الذى يمثل حد الخطر حسب ماقررته منظمة الاغذية والزراعة .

ب - البروتينات التى يحصل عليها الفرد :

تُعد البروتينات من أهم موعات التغذية وذلك لأهمية البروتين لجسم الانسان ، فهو يدخل فى جميع عملياته الحيوية ويعد أهم مكون لانسجة الجسم بعد الماء ، كما أنه ضرورى للنمو. وتصنف البروتينات الى حيوانية ونباتية ، والبروتينات الحيوية أكبر قيمة من النباتية .

جـ - الدهون التى يحصل عليها الفرد :

تُشير الدراسات الى تزايد نصيب الفرد فى مصر من الدهون خلال السبعينات وان كانت أقل من مثيلاتها فى الدول الغنية (٩) . وتُعد الدهون مصدرا هاما من مصادر الطاقة للانسان بالاضافة الى كونها مصدرا اضافيا لامداد الانسان بالفيتامينات (أ،د) كما أن الفرد فى مصر يتمتع بالحصول على حاجته من الكالسيوم والحديد ومازال انتاج مصر من الدهون دون حاجة الانسان (جدول رقم ١) .

ومما سبق يتضح أن النظام الغذائى فى مصر يفتقر الى الكم المناسب من البروتين كما يفتقر الى السعرات الحرارية لبعض فئات السن وان كان بالامكان تأمين الكم المناسب من السعرات لتجديد طاقة الفرد، لكن يصعب فى ظل الظروف القائمة الحصول على البروتين الذى يُعد عنصرا غذائيا ضروريا للوقاية من الأمراض ، كما أن الاستفادة من البروتين لاتكون سليمة الا فى حالة الوفاء بجميع الاحتياجات من

الطاقة .

كما يتضح من دراسة الاهمية النسبية الكمية للمجموعات الغذائية أن الحبوب تمثل الجزء الأكبر حيث تقترب من ٥٠%، يليها الخضر بنحو ٢٩% ثم الفاكهة بنحو ١٠% والبروتين الحيوانى بنحو ١٠%، بينما يمثل السكر نحو ٤٥%.

والملاحظ أنه رغم التحسن الكمى فى متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية خلال الفترة المذكورة فان هذا التحسن لم يقتصر بتحسن نوعى، بل ارتفعت نسبة الحبوب والسكريات لتصل الى نحو ثلثى الغذاء اليومى للفرد، وخطورة ذلك أنه يكون على حساب تناقض نسبة استهلاك المواد الغذائية الهامة مثل اللحوم والاسماك والألبان التى تعد ضرورية لمقاومة كثير من أمراض التغذية المنتشرة فى مصر كما سنرى فيما بعد .

رابعا: أثر النمط الغذائى على الظروف الصحية للسكان فى مصر

يعد سوء التغذية من أخطر المشاكل التى عانى منها العالم اليوم ، وينتج عنه بصفة عامة انخفاض الوزن بالنسبة للطول Wasting، ويعد هذا موعشرا لسوء التغذية الحاد Acute Malnutrition كما يُعد نقص الطول بالنسبة للعمر Stunting موعشرا لسوء التغذية المزمن Chronic الذى ينتج عن قصور كمى أو نوعى فى الغذاء على مدى فترة ممتدة من الزمن، أو كلا من انخفاض الوزن بالنسبة للطول ونقص الطول بالنسبة الى العمر .

ورغم تعدد الوسائل المباشرة وغير المباشرة لقياس سوء التغذية الا أن أكثرها انتشارا تلك التى تقيس نمو الاطفال فى سن ما قبل المدرسة ومدى تعرضهم للإصابة بأمراض سوء التغذية حيث يعد هوءاء الأطفال أكثر المجموعات تعرضا للحرمان من الغذاء .

وفى الوقت الذى أظهرت فيه البحوث الصحية (١٠) عدم انتشار سوء التغذية الحاد بدرجة كبيرة بين أطفال مصر الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات، فقد أظهرت على العكس من ذلك انتشار سوء التغذية المزمن Chronic بينهم والذى يظهره انخفاض الطول بالنسبة الى العمر، فهو يصيب أكثر من مليون طفل تقل أعمارهم عن ست سنوات. وتبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحا فى ريف مصر، كما تظهر بوضوح بين فقراء الحضر فى كل من القاهرة والجيزة والاسكندرية .

كما يُعد فقر الدم الغذائى (الأنيميا) الى جانب سوء التغذية المزمن الوجه الآخر لسوء التغذية فى مصر. فقد اتضح من احصاء فى عام ١٩٧٨ أن نحو ٨ مليون طفل يمثلون نحو ٣٨% من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات يعانون من الأنيميا. كما أن سوء التغذية يبرز أثره بوضوح فى الدول النامية التى يقل متوسط الاعمار فيها (١١) بالقياس بالدول المتقدمة (جدول رقم ٦).

كما يوجد سوء التغذية بين الأعمار من ١٦-١٨ سنة. وذلك نتيجة عوامل متعددة ومتشابهة نتيجة نقص واحد أو أكثر من المكونات الغذائية المختلفة. وأهم أمراض سوء التغذية بينهم تنحصر فى بطء النمو Stunted Growth وهو نقص الطول بالنسبة للعمر، وفقر الدم الغذائى حيث ينتشر بين هؤلاء الأطفال بنسبة تصل الى نحو ٢٢% كما تبرز ظاهرة انتشار سوء التغذية بين البالغين والتى من أبرزها الأنيميا.

خامسا : أسباب الفجوة الغذائية فى مصر :

ان تدهور معدلات الاكتفاء الذاتى واتساع الفجوة الغذائية فى مصر يرجع الى عوامل عديدة من أهمها :

* زيادة السكان بمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى انتاج الغذاء (شكل رقم ١) فقد ارتفع عدد السكان من نحو ٢٦ مليون نسمة فى عام ١٩٦٠ الى نحو ٥٣ مليون فى عام ١٩٨٨ بمعدل زيادة سنوى نحو ٢.٢%، بينما

جدول رقم (٦)

متوسط الاعمار فى العالم والتوقعات فى المستقبل

١٩٩٠ - ١٩٧٥

متوسط الاعمار		الاقليم
٩٠/١٩٨٥	٨٠/١٩٧٥	
٧٣,١	٧١,٩	أوروبا
٦٢,١	٧٠,٦	شرق أوروبا
٧٣,٩	٧٢,٩	شمال أوروبا
٧٢,٦	٧١,٦	جنوب أوروبا
٧٣,٨	٧٢,٧	غرب أوروبا
٧٢,٠	٧٠,٩	الاتحاد السوفيتى
٧٢,٢	٧١,٧	أمريكا الشمالية
٧٣,٤	٧٢,٧	استراليا ونيوزيلند
٥٦,٤	٥١,٤	جنوب آسيا
٥٨,٠	٥٣,٢	جنوب شرق آسيا
٦٠,٥	٥٦,١	جنوب غرب آسيا
٦٧,٢	٦٣,٦	الصين
٧٤,٧	٧٤,٣	اليابان
٥٠,٩	٤٦,٠	شرق افريقيا
٤٩,٢	٤٤,٣	وسط افريقيا
٥٩,٢	٥٤,٤	شمال افريقيا
٥٧,٨	٥٣,١	جنوب افريقيا
٤٨,٦	٤٣,٢	غرب افريقيا
٦٠,٧	٥٧,٢	العالم
٧٢,٦	٧١,٧	الدول المتقدمة
٥٨,٧	٥٤,٦	الدول النامية

المصدر :

Roger Agile :

Siminar on Population, Food and
Agricultural Development, F.A.O.,
1978.

ظلت الرقعة الزراعية تتراوح بين ٥ر٥ الى نحو ٦مليون فدان فى نفس الفترة ، وبذلك تراجع نصيب الفرد من الرقعة الزراعية .
* الزيادة السريعة لسكان الحضر نتيجة الهجرة المتزايدة من الريف ، ويمكن تصور ذلك من حجم سكان المدن الثلاث : القاهرة والجيزة والاسكندرية حيث تضم المدن الثلاث فى عام ١٩٨٦ نحو ٢٦% من عدد السكان فى مصر (جدول رقم ٧) .

وإذا أضفنا الى ذلك سكان عواصم المحافظات الاخرى لأمكننا تصور حجم سكان المدن الذين يعتمدون فى غذائهم بالدرجة الأولى على ما ينتجه سكان الريف الذين انخفضت نسبتهم من ٦٢% من عدد السكان فى مصر عام ١٩٦٠ الى ٥٤% فى عام ١٩٨٦ ، والمتوقع أن تقل نسبتهم فى السنوات التالية فى ضوء الزيادة فى معدل الهجرة من الريف الى المدينة ، وإذا أضفنا الى ذلك تغيير نمط غذاء المهاجرين الى المدينة مع وجود فائض فى الريف لأمكننا تصور أبعاد المشكلة .

* ارتفاع متوسط دخل الفرد من ٥٢ جنيها فى عام ١٩٦١/٦٠ الى ٨٠٩ جنيها فى عام ١٩٨٧/٨٦ بمتوسط زيادة سنوى ١١.٢% .

والمعروف أن الجزء الأكبر من السكان يضم الفئات المتوسطة والفقيرة التى توجه معظم دخولها لاشباع حاجاتهم من الغذاء ، ولذلك فان الجزء الأكبر من الدخل يتجه لاستهلاك المواد الغذائية مما يزيد الطلب على الغذاء .

* بينما ارتفع الانتاج بالنسبة للقمح من ١٤٨٩ ألف طن فى عام ١٩٦١/٦٠ الى ١٩٧٦ ألف طن فى عام ١٩٨٧/٨٦ أى بزيادة نحو الثلث فان الاستهلاك ارتفع من ٢١٨٥ ألف طن الى ٨٣٥٦ ألف طن أى الى نحو أربعة أضعاف فى نفس الفترة (شكل ١) .

* تحمل الدولة لجزء كبير من أسعار السلع الغذائية سواء المحلية أو المستوردة شجع على زيادة الاستهلاك واساءة استخدام بعضها كالحبوب

توزيع السكان حسب المحافظات (حضر- ريف)

تعداد عام ١٩٨٦

جملة		ريف		حضر		المحافظة
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
١٢,٦	٦٠٥٢٨٣٦	—	—	٢٨,٧	٥٠٥٢٨٣٦	القاهرة
٦,١	٢٩١٧٣٢٧	—	—	١٣,٨	٢٩١٧٣٢٧	الاسكندرية
٠,٨	٣١٩٧٩٣	—	—	١,٩	٣٩٩٧٩٣	بورسعيد
٠,٧	٣٢٦٨٢٠	—	—	١,٥	٣٢٦٨٢٠	السويس
١,١	٥٤٤٤٢٧	١,٠	٢٧٨٥٢٨	١,٣	٢٦٥٨٩٩	الاسماعيلية
٦,٨	٣٢٥٧١٦٨	٩,٢	٢٤٩٠٩٠٨	٣,٦	٧٦٦٢٦٠	البحيرة
١,٥	٧٤١٢٦٤	٢,١	٥٥٤٢١١	٠,٩	١٨٧٠٥٣	دمياط
٣,٧	١٨٠٠١٢٩	٥,١	١٣٨٩٠٠٨	١,٩	٤١١١٢١	كفر الشيخ
٦,٠	٢٨٧٠٩٦٠	٧,١	١٩٣١٣٢٩	٤,٤	٩٣٩٦٣١	الغربية
٧,٢	٣٥٠٠٠٤٧٠	٩,٦	٢٥٨٤٠٧٥	٤,٣	٩١٦٣٩٥	الدقهلية
٧,١	٣٤٢٠١١٩	١٠,٠	٢٦٩٨٣٥٩	٣,٤	٧٢١٧٦٠	الشرقية
٤,٦	٢٢٢٧٠٨٧	٦,٦	١٧٧٩٣٨٤	٢,١	٤٤٧٧٠٣	المنوفية
٥,٢	٢٥١٤٢٤٤	٥,٢	١٤١٤٨٢٤	٥,٢	١٠٩٩٤٢٠	القليوبية
٧,٧	٣٧٠٠٠٥٤	٥,٨	١٥٧٣٦٩٠	١٠,٠	٢١٢٦٣٦٤	الجيزة
٣,٢	١٥٤٤٠٤٧	٤,٤	١١٨٥٣٣٤	١,٧	٣٥٨٧١٣	الفيوم
٣,٠	١٤٤٢٩٨١	٤,٠	١٠٨٠٧٥٠	١,٧	٣٦٢٢٣١	بنى سويف
٥,٥	٢٦٤٨٠٤٣	٧,٨	٢٠٩٨٦٥٠	٢,٦	٥٤٩٣٩٣	المنيا
٤,٦	٢٢٢٣٠٣٤	٥,٩	١٦٠٤٦٧٢	٢,١	٦١٨٣٦٢	أسيوط

(تابع) جدول (٧)
توزيع السكان حسب المحافظات (حضر-ريف)
تعداد عام ١٩٨٦

جملة		ريف		حضر		المحافظة
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٥,١	٢٤٥٥١٣٤	٧,٩	١٩١٨٥٩٥	٢,٥	٥٣٦٥٣٩	سوهاج
٤,٧	٢٢٥٢٣١٥	٦,٤	١٧٢٧٩٥٠	٢,٥	٥٢٤٣٦٥	قنا
١,٧	٨٠١٤٠٨	١,٨	٤٨١٣٣٨	١,٥	٣٢٠٠٧٠	اسوان
٠,٢	٩٠٤٩١	٠,١	١٦٤٨١	٠,٣	٧٤٠١٠	البحر الأحمر
٠,٢	١١٣٨٣٨	٠,٢	٦٣٣٩٥	٠,٢	٥٠٤٤٣	الوادى الجديد
٠,٣	١٦٠٥٦٧	٠,٣	٧٨١٣٠	٠,٤	٨٢٤٣٧	مطروح
٠,٤	١٧١٥٠٥	٠,٢	٦٥٩٤٤	٠,٥	١٠٥٥٨١	شمال سيناء
٠,١	٢٨٩٨٨	٠,١	١٦٠٧٨	٠,١	١٢٩١٠	جنوب سيناء
%١٠٠	٤٨٠٥٠٠٤٩	%١٠٠	٢٧٠٣١٦١٣	%١٠٠	٢١١٧٣٤٣٦	السكان داخل الجمهورية ليلة العد
	٢٢٥٠٠٠٠٠					السكان خارج الجمهورية ليلة العد
	٥٠٤٥٥٠٤٩					الاجمالى

المصدر :

من واقع النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

التي تستخدم علفا للحيوانات، كما أدى الى اتجاه سكان الريف لاستخدام الدقيق والزيوت والدواجن المستوردة الأرخص ثمنا وبالتالي اضعاف الانتاج المحلي الذي لا يستطيع منافسة المستورد .

* كثرة الفاقد من الانتاج الزراعي في مراحل الانتاج المختلفة أثناء الزراعة والحصاد والتعبئة والتخزين والنقل والتسويق نتيجة عدم العناية بالدرجة الكافية وعدم اتباع الأساليب العلمية الحديثة في كثير من المراحل في مناطق الانتاج .

* انخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعة، فان المساحة المزروعة قمحا ارتفعت بدرجة محدودة جدا، بل تكاد تكون ثابتة تدور نحو ١٤ مليون فدان^(١٢) طوال فترات الدراسة بينما تضاعف عدد السكان ، فقد كان نصيب الفرد نحو ٢٣٠ فدان من المساحة المزروعة عام ٦٠ / ١٩٦١ وانخفض الى ١٢٠ فدان في عام ١٩٨٧/٨٦ كما انخفض نصيب من المساحة المحصولية من نحو ٣١٠ فدان الى نحو ٢٤٠ فدان في نفس الفترة . ويرجع ذلك الى الزحف العمراني على المساحة المزروعة . وتعود الزيادة في الانتاج الى زيادة الانتاجية التي ارتفعت من نحو ٦ أردب للفدان في عام ١٩٦٠ الى نحو ١٣ أردب^(١٣) في عام ١٩٨٨ أي الى أكثر من الضعف رغم ثبات المساحة المزروعة .

* انخفاض نصيب الزراعة من الاستثمارات بالمقارنة بغيرها من القطاعات، فقد انخفض نصيب قطاع الزراعة من ٢٦% في الخطة الخمسية ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤، ثم الى ٢٢% في الخطة ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩، والى نحو ٩% في الخطة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٨/٨٦، وقدر لها ١٢,٥% في الخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١ .

وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة بهذه الصورة لا يتفق والزيادة السكانية المطردة ولمواجهة التوسع الأفقي والرأسي للمساحة المزروعة .

* تفتيت الملكية الزراعية وصغر الحيازات حيث يمثل من يمثلون أقل

- من خمسة أفدنة نحو ٩٣% من الزراعيين ، ومن يملكون أقل من فدان يمثلون نحو ٤٠% وهذا من شأنه عدم التشجيع على استخدام الآلة التى تحقق الانتاجية المخفضة لميزات الانتاج الكبير .
- * تجريف الأرض وتدهور خصوبة التربة الزراعية نتيجة الزراعة المستمرة لها وارتفاع مستوى الماء الجوفى .
 - * نقص العمالة الزراعية وهجرتها داخليا من الريف الى المدن أو الى الخارج .
 - * استخدام الأساليب التقليدية فى الزراعة والنقل والاستخدام المحدود للميكنة الزراعية .
 - * انخفاض انتاجية الفدان فى بعض المحاصيل نظرا لتدهور خصوبة التربة وانخفاض انتاجية الحيوانات من اللحوم والألبان .
 - * السياسة السعرية للمحاصيل الزراعية التى تركز على مصالح المستهلكين فى المدن دون الربط بينها وبين المنتجين فى الريف .
 - * ان الهجرة المؤقتة للعمالة الى الدول المنتجة للبترول أدت الى زيادة دخول المهاجرين وبالتالي زيادة مستوى دخولهم عند عودتهم وقد تبع ذلك ارتفاع معدل استهلاكهم .
 - * ارتفاع أجور العمالة الزراعية خاصة وقت الذروة مع عدم ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية بنفس المعدل أدى الى انخفاض العائد على المزارعين وبالتالي أضعف من الاهتمام بالانتاج الزراعى .
 - * التنافس بين الانسان والحيوان على المساحة المحدودة من الأرض الزراعية حيث تبلغ المساحة المخصصة لأعلاف الحيوان نحو ٤٠% من المساحة الكلية .
 - * زيادة المساحة المقتطعة من الأرض الزراعية للتوسع العمرانى .
 - * مساعدات الغذاء الامريكية أدت الى محافظة مصر على سياسة الغذاء الرخيص على حساب المزارعين المصريين، وقد تبع ذلك تزايد نصيب الفرد من القمح الرخيص نسبيا، فوجهت نحو استخدامات أخرى كعلف

للحيوان، وفي نفس الوقت أدت هذه السياسة فى الاستخدام الى تدنى نسبة الاكتفاء الذاتى سنة بعد أخرى.

* تمشيا مع سياسة الانتاج الاقتصادى منذ منتصف السبعينات تحقق تحرير لبعض أوجه النشاط الزراعى وزاد الدعم والاهتمام بالانتاج الحيوانى بينما بقيت السياسة السعرية كما هى بالنسبة للمحاصيل الغذائية مما أدى الى اختلال التوازن بين قطاعى الانتاج النباتى والحيوانى من ناحية واختلال التركيب المحصولى من ناحية أخرى نظرا لتحول المزارعين عن زراعة المحاصيل التقليدية التى تخضع للتسعير الجبرى الى محاصيل أخرى أكثر ربحا مثل الخضر والفاكهة . ولعل هذا يفسر زيادة معدل الاكتفاء الذاتى فى الدواجن والبيض والألبان والخضر والفاكهة بينما لم يتحقق فى محصول الغذاء الرئيسى وهو القمح .
* عدم التنسيق الدقيق بين التخطيط فى مجال الانتاج والتسويق والاستيراد والتصدير وسياسة الاستهلاك الزراعى الغذائية مما يوءثر على الاقتصاد القومى وميزان المدفوعات .

سادسا : سبل مواجهة الفجوة الغذائية :

لمواجهة مشكلة الفجوة الغذائية يجب العمل على تلافى أسبابها وهو ما أشرنا اليه من خلال البحث . كما ينبغى العمل على مواجهة المشكلة بكل أبعادها والسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتى والأمن الغذائى وذلك بالقيام بما يلى :

* صنع سياسة الغذاء فى مصر فى اطار خطة قومية شاملة فى ضوء التفاعل بين القوى الاقتصادية والاجتماعية فى الداخل ودور جماعات المصالح والاحتكارات فى انتاج وتوزيع الغذاء .

* نور العوامل الخارجية فى صنع السياسة الغذائية فى مصر .

* الوقوف على دور العامل البشرى فى انتاج الغذاء وهل هو عامل مساعد على انتاج الغذاء أم عقبة أمام انتاجه .

* يجب جمع وتحليل البيانات الخاصة بالانتاج والاستهلاك والاستيراد والقوة الشرائية وأنماط الغذاء والوضع الغذائى والصحة ونظم تجهيز وتخزين الغذاء وأسعار المواد الغذائية ونظم التوزيع المتاحة حتى يمكن وضع خطط دقيقة للتنمية وللامن الغذائى ولاتخاذ القرارات الصائبة فى ضوء الواقع.

* التنسيق بين المؤسّسات العاملة فى اطار الغذاء فى كل من وزارة الزراعة والصحة والتموين والصناعة والتخطيط والاقتصاد والتعليم .

* التوعية الغذائية ونشر المعلومات عن الاحتياجات الغذائية التى تتفاوت تبعا للسن ومستوى المعيشة ونوع العمل.

* عمل خطة غذائية ضمن خطة التنمية القومية .

* رسم استراتيجية محددة على المدى القصير والطويل بهدف ترشيح استخدام الموارد المتاحة بما يضمن التنسيق بين الخطة القومية الشاملة وتحقيق الامن الغذائى.

* رسم استراتيجية محددة على المدى القصير والطويل بهدف ترشيح استخدام الموارد المتاحة بما يضمن التنسيق بين الخطة القومية الشاملة وتحقيق الامن الغذائى.

ويمكن تحديد الأهداف المرتبطة بالتخطيط الأمثل للتركيب المحصولى على الوجه التالى :

- أ - زراعة الحد الأدنى من القمح لمواجهة الاستهلاك المحلى .
- ب - العمل على زيادة الانتاجية أى التوسع الرأسى .
- ج - العمل على تغطية احتياجات الصناعة المحلية من المواد الخام الزراعية .
- د - تحقيق أقصى كفاءة اقتصادية فى استعمال الموارد المحدودة المتاحة .

ولكى يتحقق ذلك ينبغى مراعاة مايلى :

- أ - المساحة المتاحة والمناسبة لكل محصول.
ب - العمالة الزراعية المتاحة وخاصة أثناء فترة الذروة عندما يزيد الطلب على العمالة الزراعية.
ج - كمية المياه المتاحة واللازمة لكل محصول.
د - نظام الدورة الزراعية القائمة.
هـ - نظام التسويق القائم.

وعند تحديد التركيب المحصولي المناسب يجب مراعاة مايلي:

- أ - تحديد أسعار محلية تضمن تحقيق هذا التركيب المحصولي.
ب - ايجاد التوازن بين انتاج مختلف المحاصيل المطلوبة على أن يوعخذ في الاعتبار تكاليف وقيمة الانتاج والعائد وعلى أن يكون العائد الأكبر للمحاصيل الأكثر أهمية اذ يساعد اختلاف العائد والدورات الزراعية على توجيه المنتجين نحو التركيب المحصولي وفق خطط التنمية.

- * الحفاظ على الرقعة الزراعية والعمل على زيادتها أفقيا أو رأسيا.
* الاستخدام الأمثل وفق خطط مدروسة للموارد الزراعية واستغلالها بما يتفق ومبدأ التخصص والميزة النسبية في اطار التنسيق بين الجهات ذات الصلة بالزراعة والرى والتعمير واستصلاح الأراضى.
* التوسع فى الميكنة الزراعية ومحطات الخدمة الآلية لتوفير الارشاد والتدريب والصيانة لمواجهة نقص العمالة اليدوية وتقليل نفقات الانتاج.

- * تعديل التركيب المحصولي بحيث يحقق أقصى استفادة ممكنة من مزايا التخصص والميزة النسبية على النطاق الاقليمي والعالمي وعلى أن يتمشى مع المستويات السعرية لكل من الانتاج وعناصر الانتاج.
* زيادة الانتاجية للمحاصيل الاستراتيجية كالقمح باستخدام السلالات الممتازة والمبيدات الحشرية والاسمدة ورفع الجدارة الانتاجية لرأس المال والعمل.

- * العمل على تحقيق الفاقد من الارض الزراعية والمحاصيل أثناء تداولها خلال مراحل الانتاج والتسويق والتخزين.
- * رفع مستوى اداء الاجهزة العاملة فى مجال الانشطة الزراعية.
- * الاهتمام بعملية التعبئة والتغليف والتخزين.
- * ترشيد استهلاك المياه باستخدام أساليب الري الحديثة كالري بالرش والتنقيط للاستفادة منها فى زيادة الرقعة الزراعية.
- * ترشيد استهلاك الانتاج الزراعى.
- * تعديل نمط الاستهلاك بما يتفق والانتاج الفعلى وحاجة السكان.
- * زيادة الاستثمارات الموجهة للزراعة لكى تتمكن من زيادة الرقعة الزراعية وبالتالى زيادة معدلات الاكتفاء الذاتى وتحقيق الامن الغذائى.
- * وضع سياسة سعرية تضمن تنفيذ التركيب المحصولى المخطط.
- * الاستفادة من البحوث الزراعية واستغلالها فى مجال التنمية الزراعية.
- * تحسين طرق التسويق الزراعى.
- * الاهتمام بالصرف والعمل على رفع كفاءة الصيانة لمشاريع الصرف المكشوف أو المغطى والمستهدف اقامتها لما لذلك من آثار ايجابية على خفض منسوب المياه الأرضية بالأراضى الزراعية وبالتالى رفع خصوبتها وجودتها.
- * استغلال المياه الجوفية فى الري وذلك بانشاء المزيد من الآبار فى اطار دراسة علمية دقيقة لامكانات المياه الجوفية.
- * التوسع فى انشاء الترغ والقنوات لتوصيل المياه الى مناطق استصلاح الأراضى الجديدة فى الصحراء الغربية وسيناء والمنطقة المحيطة ببحيرة السد العالى.
- وفى سبيل دعم وزيادة الانتاج الحيوانى فان الامر يتطلب مايلى:
- * التوسع فى انتاج الاعلاف غير التقليدية بانشاء مصانع لهذا الغرض.
- * التوسع فى زراعة الذرة الصفراء وزيادة انتاجية الفدان للحد من

الاستيراد.

- * الحد من زراعة الاعلاف ومشاريع الانتاج الحيوانى فى الاراضى القديمة والتوسع فيهما .
- * انشاء المجازر الآلية والثلاجات ووسائل النقل الكافية والمناسبة لانسياب الانتاج فى السوق طبقا للاحتياجات الفعلية .
- * العمل على تحسين السلالات للوصول الى سلالات عالية الجودة والانتاج .
- * الاهتمام بالرعاية البيطرية وعلاج العقم فى الماشية .
- * التوسع فى انشاء وحدات لتجميع وتصنيع الالبان وتوزيعها على مستوى الدولة .
- * التوسع فى انشاء المزارع السمكية وتنمية واستغلال الثروة السمكية فى بحيرة السد العالى .
- * انشاء المجازر الآلية والثلاجات لضمان تثبيت الأسعار وانسياب الانتاج فى السوق تبعا للاحتياجات الفعلية .
- * التوسع فى انشاء وحدات لتجميع وتصنيع الالبان وتوزيعها على مستوى الدولة .
- * استخدام بدائل للالبان فى تربية صغار الماشية لتوفير الالبان الطبيعية لغذاء الانسان .

خاتمة

—

ان ماكتب عن مشكلة الغذاء أو الاكتفاء الذاتى الغذائى أو الأمن الغذائى فى مصر يتناول عادة جانبا أو أكثر من جوانب المشكلة ، ومعظمها يدور حول القطاع الزراعى ودوره فى توفير الغذاء والمشكلات التى يواجهها هذا القطاع ، لكن المشكلة لها أبعادها السياسية والاقتصادية والصحية والنفسية التى يجب أن تتال ماتستحق .

ويعد تضارب البيانات وعدم الدقة فى كثير من الاحايين وصعوبة الحصول على بعضها من جانب آخر عائقا أمام الوصول الى البعد الحقيقى للمشكلة وتقدير حجمها الواقعى دون مبالغة أو تقليل من حجم المشكلة .

ورغم عدم توفر البيانات الدقيقة الكافية أو تضاربها فالمؤكد أن هناك مشكلة غذائية وأن هناك فجوة تتسع سنة بعد أخرى وأن مايبذل من جهود لمواجهتها مازال محدودا أمام اتساع هذه الفجوة . ولعل ما ذكر من تحليل للمشكلة بكل أبعادها وماذكر من توصيات لمواجهة هذه المشكلة من شأنه أن يساعد على مواجهة هذه المشكلة التى تستحق أن يوجه اليها كل اهتمام .

المراجع
—

- ١- ميشم عجام : التعاون الاقتصادي الامريكى .ندوة الحوار العربى
الامريكى .طرابلس . ٩-١٣ سبتمبر ١٩٧٨ .
- ٢- زياد الحافظ : أزمة الغذاء فى الوطن العربى .معهد الانماء
العربى .بيروت .١٩٧٨ .
- ٣- منى البرادعى : سياسة الغذاء فى مصر .مجلة مصر المعاصرة .
الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى .العدد ١١٤ ،
١٩٨٨ .القاهرة .ص ١٩٧-٢٣٣ .
- ٤- محمد سمير مصطفى : استهلاك الغذاء فى مصر .مذكرة غير منشورة .معهد
التخطيط القومى .القاهرة .١٩٨١ .
- ٥- Jean Mc. Naughton, food enough or starvation for
Millions, F.A.O. 1978. P. 272.
- ٦- Maarten J. Chrispeels and Davis Sadova, Plants,
food and People, San Francisco, 1972,
P. 17.
- ٧- منى البرادعى : مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .
- ٨- كوثر شعراب : تحليل الجوانب الاقتصادية لمشكلة الغذاء فى
مصر . المועتمر السنوى الخامس للاقتصاديين
المصريين .القاهرة .١٩٧٨ .
- ٩- منى البرادعى : استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية للسكان فى
مصر .رسالة دكتوراه غير منشورة .كلية الاقتصاد .
جامعة القاهرة . ١٩٨٣ . ص ٢١٢ .
- ١٠- على أحمد هارون : مشكلة الغذاء فى العالم .مجلة كلية العلوم
الاجتماعية بجامعة الامام محمد بن سـغـود

الاسلامية . ١٩٨٣ .

11- Roger Abile, Siminar on Population, food and Agricultural dev lopsant F.A.G. 1978.

١٢- حسين محمد صالح : امكانيات الاكتفاء الذاتى. مجلة مصر المعاصرة القاهرة ، ١٩٨٨ ، العدد ٤١٤ ، ص ١٧٣-١٩٠ .

١٣- حسين محمد صالح : مرجع سابق . ص ١٧٥ .

١٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . احصاء عام ١٩٨٨ .

١٥- بيانات غير منشورة . وزارة الزراعة .

١٦- وزارة التخطيط والتعاون الدولى . الاطار العام المبدئى للخطة

الخمسية ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ م .